المحور الثّاني

دراسات لغويّة معاصرة

مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 21 العدد: 48 السّنة: الثّلاثيّ الرّابع 2019 ص: 115 - 132

الاقتراض اللغوي في وضع واستعمال مصطلحات الاتصالات في اللغة العربية

Language Borrowing in the Arab Telecommunications Terminology Creation and Use

د. نصيرة إدير[1]

تاريخ الاستلام: 13-07-2019 تاريخ القبــول: 18-09-2019

الملخّص: يهدف هذا البحث إلى معالجة موضوع الاقتراض اللغوي لمصطلحات الاتصالات العربية في مستويي الوضع والاستعمال.

ولبلوغ هذه الغاية، يحاول، في المستوى الأوّل، الخوض في ماهية الاقتراض كآلية من آليات وضع المصطلحات في المعجم العربي، والوقوف على أنواعه المختلفة. ويحاول، في المستوى الثاني، رصد أسباب لجوء المستعمل إليه في البيئة العربية بين الحاجة الملحة إليه ومجرد الرغبة في الترف والتفاخر. ويتطرق بعدها إلى تأثير المصطلحات المقترضة في اللغة العربية ما بين إثراء معجمها اللغوي وإعجامه لاسيما حين تحتفظ هذه المصطلحات بأعجميتها ولا تدخل في النظام القواعدي للغة العربية. ويقدّم في الختام مجموعة من الاقتراحات والتّوصيات التي من شأنها أن تسهم ولو بالقدر القليل في مقاربة الإشكالية.

الكلمات المفتاحيّة: وضع المصطلحات؛ استعمال المصطلحات؛ الاقتراض اللغوي مصطلحات الاتصالات؛ اللغة العربية.

[1] جامعة مولود معمري، تيزي- وزو ، الجزائر، البريد الإلكتروني: idirnacera@yahoo.fr

Abstract: This paper aims to address the phenomenon of language borrowing in the Arab terminology of telecommunications on two distinct levels: that of creation and that of use.

To do this, it tries, on the first level, to define the concept of borrowing as a method of terms creating in Arabic lexicology, and also to identify its different types in Arabic. It attempts, on the second level, to determine the reasons of its use in the Arab world between necessity and luxury. Furthermore, it highlights the impact of loan terms on the Arabic language between lexicon enrichment and barbarism. It proposes finally a set of suggestions and recommendations that could at least contribute to approach this issue.

Keywords: Terms Creation ; Terms Use; Language Borrowing; Telecommunications Terminology; Arabic Language.

مقدّمة: من نافلة القول اليوم، ونحن في عصر مجتمعات المعرفة والرقمنة، إنّ وسائل الاتصالات الحديثة أصبحت إحدى ضروريات الحياة المعاصرة التي لا غنى عنها، فقد تطورت تطورا مذهلا ولا تزال، وغيّرت أنماط الحياة جذرياً وفي كلّ المستويات، وبلغت اجتماعيتها الذروة، فأصبح بذلك سيل مصطلحاتها في مواطن منشئها ولغاتها جارفا بالقدر الذي لا يمكن للمجتمعات المستوردة ولغاتها أن تستوعبه. وبحكم انتماء المجتمع العربي ولغته إلى هذه الفئة فيما يتعلق بالتقانات فإنه يلجأ في غالب الأحيان إلى استيراد التقنية والمصطلح الدال عنها في بلد المنشأ أي استيراد الدال والمدلول معا في مستويي الوضع و/ أو الاستعمال بغض النظر عن العلاقة الوطيدة بينهما وبين لغة المنشأ، وبغض النظر أيضا عن خلفيتهما الثقافية والاجتماعية والحضارية، فلا يخفى عنا اليوم في سياق تطور نظريات ومقاربات اجتماعية للمصطلحات كون هذه الأخيرة وليدة بيئتها بامتياز، وكون المستعمل الحقيقي الفيصل في حياتها أو مماتها.

انطلاقا من كون اللغة نظام مكون من رموز وإشارات تتفق عليها مجموعة ما للتعبير عن أفكارها والتواصل بها، ومن منظور المقاربة الاجتماعية للغة ومصطلحاتها، لن يكون المقام هنا للحديث عن مشاكل المصطلحات العلمية والتقنية في اللغة العربية التي لا تعزى إلى العربية ذاتها بقدر ما تعزى إلى مستعمليها فالتاريخ يشهد بأنها كانت لغة الطب والكيمياء والفيزياء وعلم الفلك وغيرها من العلوم وإنما يكون لتناول ظاهرة الاقتراض اللغوي لمصطلحات الاتصالات في اللغة العربية في مستويين اثنين؛ وهما مستوى الوضع الذي يكون فيه الاقتراض آلية من آليات وضع المصطلحات لسدّ فراغ في اللغة المقترضة، ومستوى الاستعمال الذي يندرج فيه الاقتراض ضمن مجموعة من الخيارات أو الاستراتيجيات التي يتخذها المستعمل لسبب من الأسباب المتعلقة به مباشرة لا باللغة في حدّ ذاتها، أو لتحقيق غاية من الغايات في نفسه لا ترتبط بتاتا بالغاية المذكورة من اقتراض اللغة لمصطلحات ما.

ولمحاولة مقاربة هذه الإشكالية بأكبر قدر ممكن من الموضوعية في بحثنا هذا نتناول بادئ ذي بدء ماهية الاقتراض في نظام اللغة العربية باعتباره آلية لوضع المصطلحات، ونقف على أنواعه المختلفة. ونخوض بعدها في الميدان لرصد أسباب لجوء الاستعمال إليه في البيئة العربية، والغايات المرجوة من ذلك بغض النظر عن الضرورة الملحة التي تعدّ الأساس في استخدامه، والكشف عن تأثير ذلك في اللغة المقترِضة، أي العربية. ولتحقيق هذا المسعى، ننطلق من فرضية مفادها أنّ أسباب وأهداف وأشكال اللجوء إلى الاقتراض اللغوي للمصطلحات الأجنبية في الميدان- موضوع البحث- في اللغة العربية قد تختلف بين الوضع والاستعمال، وأنّ ذلك قد يؤثر في هذه اللغة سَلبا وإيجابا في الوقت ذاته.

2- الاقتراض في مستوى الوضع: آلية من آليات توليد المصطلحات في ظل ركب الحضارة الغربية المتسارع، وفي ظل الجمود والركود اللذين أصبحا يميزان

الانتاج العلمي والاختراع التقني في المجتمعات العربية، تجد اللغة العربية نفسها مضطرة إلى وضع المصطلحات أو ما يعرف أيضا بالتوليد، ويكون ذلك بتسمية المفاهيم العلمية والتقنية التي ترد عليها من الغرب بمسميات عربية وفق إحدى آليات الوضع المعروفة فيها، والتي جمعها علي القاسمي في كلّ من "الاشتقاق والاستعارة (المجاز) والتّعريب والنّحت" (وغليسي: 2009: 79)، ورتّبها ترتيباً تفضيلياً أي على أساس أنّ الاشتقاق والمجاز هي أساليب لغوية عربية محضة لا بدّ لواضع المصطلحات (المصطلحي والمترجم على حدّ سواء) أن يوليها الأولوية في وضع المصطلحات، وأن لا يعتمد النحت والتعريب الذي يقصد به القاسمي هنا الاقتراض، ويعرّفه عبد السلام المسدي بـ"التعريب" أو "الدخيل اللفظي" أو"النقل" (المسدي، 1994: 29)، إلا إذا تعذّر عليه استخدام الطرائق الأخرى، أي للحاجة الملحة والضرورة القصوى لا غير.

يثير لفظا الحاجة والضرورة المستعملان هنا قضية مهمة في نظرنا: إذا كانت الحاجة الملحة والضرورة القصوى هما الدافعان الأساسيان، حتى لا نقول الحصريان للجوء لغة ما إلى اقتراض مصطلحات لغة أخرى في ميدان من الميادين في مستوى الوضع، فهل دوافع ذلك في مستوى الاستعمال هي ذاتها، أم أنّ لمستعملي هذه اللغة دوافع ومعايير أخرى يحتكمون إليها؟ لنحاول البحث في ذلك.

ما من شك في كون اللغات المختلفة تحتك ببعضها البعض، فيحدث جراء هذا الاحتكاك عمليات تأثير وتأثّر، وأخذ وعطاء تتجلى في تسرب الكلمات والألفاظ فيما بين هذه اللغات، وانتقالها من الواحدة إلى الأخرى. إنّها الظاهرة التي اصطلح عليها اللغويون بالاقتراض اللغوي. والمقصود به هو إدخال أو استعارة ألفاظ من لغة إلى أخرى، تسمى بالألفاظ المقترضة (أبومغلي: 1998: 8).

وتوخيا للوضوح والدقة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الاقتراض اللغوي غير التداخل اللغوي أو ما يعرف باللغة الفرنسية (Interférence des langues)، ففي حين

يتجلى الاقتراض في أخذ لغة ما كلمة من لغة أخرى لغياب ما يقابلها في نظامها يتجلى التداخل في استعمال المتكلم لألفاظ من لغتين مختلفتين لتمكنه من هاتين اللغتين معا ولاستحضار إحداهما قبل الأخرى في الحديث (الخولي، 2002: 95) وفي هذه المفارقة يظهر من جديد شرط اللجوء إلى الاقتراض كآلية لوضع المصطلحات أو نقلها، أي في حالة وجود فراغ ناتج عن مفاهيم جديدة لا تستطيع اللغة العربية التعبير عنها تعبيراً يؤدي معناها في فترة معينة. وبالعودة إلى التعريفات العربية التي وضعت للاقتراض اللغوي، نجد أنها تصب كلها في هذا المجرى، فرشاد الحمزاوي عرفه على أساس أنه يمثل "[...] كل ما تستعيره لغة معينة من لغة أخرى مجاورة أو مباعدة أو وراثة في مستوى الألفاظ والصرف والنحو والأساليب سعياً وراء تحقيق نظامها الذي خلا من مقولات لغوية لم توفرها بوسائلها الذّاتية وذلك لأسباب حضارية وثقافية (الحمزاوي: 1982: 139) وصبري إبراهيم السيد يقول في السياق ذاته: "... تلجأ اللغة العربية إلى اقتراض الألفاظ من غيرها للتّعبير بها عمّا ليس لها عهد به من المعاني، عندما تعوزها ألفاظها ولا تسعفها وسائلها الخاصة في تنمية الألفاظ"(السيد، 1996: 17).

مما سبق، يتضح أنّ الاقتراض اللغوي في مستوى الوضع هو اقتباس لغة ما عناصر لغوية معينة (كلمات أو أصوات أو صيغ) من لغة أخرى لسد فراغ فيها. ونتاج ذلك في اللغة العربية ثلاثة أقسام أو أشكال، هي المقترض المُدمَج (المُعرَّب) والمقترض الجزئي (الهجين) والمقترض الكلّي (الدّخيل) (إدير، 2007: 45- 46).

2- 1 المقترض المُدمَج (المُعرَّب Emprunt remanié): هو مقترض تُغيّر صيغته الأصلية ويلحق بالصّيغ العربية وأوزانها، أي يُكسى بكساء اللغة العربية ويُخضَع لقواعدها، أو بالأحرى بنظامها البنيوي والصّوتي، ويُبتكَر جذر له في هذه اللغة فيصبح قابلا للاشتقاق منه. ومن أمثلته من ميدان الاتصالات مصطلح "التلفزة" أو "التلفاز" ومنه تشتق الصفة "تلفزي" أو "متلفز"، ومصطلح "التلفون" ومنه اشتق

الاسم "التلفونية" والصفة "تلفوني"، وكذا مصطلح "التقنية" ومنه اشتقت الصفة "التقني".

2- 2 المقترض الجزئي في المصطلح المركّب (الهجين Emprunt partiel): يتمثّل في إحداث إبدال جزئي على الصيغة المقترَضَة التي تكون في الأصل مركبة فبينما يتم تبنّي عنصر من عناصرها، يستبدل العنصر الآخر بعنصر من اللّغة المقترِضَة. ويشيع استعمال هذا النّوع من الاقتراض في حالة دخول أسماء الأعلام في تكوين مصطلحات مركبة في اللّغة التّقنية، فيتّم عندئذ إيجاد مقابل للجزء الأول من الكلمة في اللّغة العربية واقتراض الجزء الثّاني الذي عادة ما يكون اسم علم أو مرتبط بلغة المنشأ وثقافتها، على أن يكتب هذا الأخير في اللغة العربية، حسب ما أقّرته المجامع اللّغوية، كتابة صوتية أي حسب نطقه في لغة المنشأ. ومن أمثلة ذلك من ميدان البحث "انترنت فائق السرعة"، و"مؤتمرات الفيديو"، و"البريد الالكتروني" و"الزوم البصري"، و"تقنية البلوتوث" وغيرها.

2- 3 المقترض الكلّي (الدّخيل Emprunt intégra): هي مصطلحات مقترضة بأكملها وتتبنّاها اللّغة العربية سواء أكانت بسيطة أم مركّبة دون أي تغيير في صيغتها لإلحاقها بالصّيغ العربية. ومن أمثلتها مصطلحات "انترنت إكسبلورر" و"انترانت"، و"بروتوكول"، و"روبوت"، و"شات"، و"بروسيسور" و"سيرفر"، و"كود" و"واي فاي"، و"سوفتوير"، و"هاردوير"، و"فاكس"، و"تلكس" و"تلغراف" وغيرها.

ومهما تعددت أشكال المصطلحات المقترضة أو أنواعها، يبقى الأصل في اللّجوء إلى الاقتراض اللغوي من هذا المنظور، أي في مستوى الوضع بالتحديد، هو سدّ خانة فارغة في معجم اللغة العربية. وقد شهدت هذه الأخيرة الظاهرة منذ عصورها القديمة، إذ اضطر العلماء أثناء الترجمة عن اليونانية والفارسية لاسيما في ميداني الطب والصيدلة إلى اقتراض ما كان منها غير معروف في اللغة العربية.

وقد أخذ هذا الاقتراض حسب الحبيب النصراوي (2004) شكلين اثنين؛ وهما الاقتراض المعجمي، أي نقل الدال والمدلول، ويقابله المقترض الكلي حسب التصنيف الذي أوردناه سالفا، واعتمد في نقل المفاهيم غير الموجودة في الثقافة العربية، وبالتالي لا يمكن التعبير عنها باللغة العربية، وكذا الاقتراض الدلالي أي نقل المدلول دون الدال، حين يكون المفهوم موجودا في الثقافة العربية وبالتالي يمكن التعبير عنه باللغة العربية وإن كان ذلك بالترجمة الحرفية، ومن أمثلة ذلك مصطلح "البرق" لمفهوم "التلغراف" أو "الشريحة" للمفهوم الأجنبي « La puce ».

ومن هنا يمكن استنتاج أنّ اللجوء آنذاك إلى اقتراض مصطلحات غير ضرورية لم يكن من أهداف العلماء أصلا، والرأي هو رأي النصراوي، إذ يرى أنه "كان يتماشى وطبيعة "حركة الإنشاء" العلمي التي قامت على الاقتراض الثقافي أساسا ومن الطبيعي أن يرافق الاقتراض الثقافي اقتراض لغوي معجمي" (النصراوي 2004: 83)، أي أنّ الاقتراض للضرورة القصوى أو الحاجة الملحة لا غير، وإذا تم اللجوء إليه بهذا الدافع كانت المصطلحات المقترضة مقترضات الضرورة أو الحاجة (Emprunt de nécessité)، أي أن يقترَض المصطلح الأجنبي عندما لا يتبيّن مصطلح عربي ومقابل مناسب.

والحال أنّ هذه الحاجة لا تكون إلى الاقتراض بحد ذاته بقدر ما هي حاجة إلى التواصل، فتفرض بدورها في ظل غياب المقابل العربي اللّجوء إلى اقتراضه، وذلك في حالات مختلفة رصدتها أندريه عفايش (Andrée Affeich) في بحثها الموسوم « Rupture et Continuité dans le discours technique arabe d'Internet (153 : 2010)، ونقوم بدورنا بتقسيمها إلى حالات ترتبط باللغة المقترضة وحالات ترتبط بمستعمل هذه اللغة.

وأما ما يرتبط باللغة في حدّ ذاتها، فيندرج ضمنها ثلاث حالات مرتبطة ارتباطا وثيقا فيما بينها، وهي:

- الضرورة اللغوية: بمعنى الحاجة إلى سدّ فراغ لغوي ما كما أسلفنا، وهي الحالة الأكثر تواتراً في ميدان دراستنا؛

- التّدفق المصطلحي في الميادين العلمية والتّقنية: إذ لم تتمكّن اللّغة العربية بعد من استيعاب زخم المصطلحات الذي تشهده هذه الميادين، فأصبحت ثمة فجوة زمنية تفصل بين ظهور المصطلحات المستجدة ووضع مقابلاتها العربية، ما أدى لا محالة إلى دخول المصطلحات الأجنبية على حالتها؛

- السّهولة اللّغوية: فمن الجلي أن اقتراض مصطلح ما أسهل بكثير من وضعه أو صياغته، لذا يلجأ عادة إلى اقتراضه كسبا للوقت وتوفيرا للجهد.

وأما ما يرتبط بمستعمل اللغة، وهو ما سيمهّد لتناول الاقتراض في مستوى الاستعمال، فهما حالتان اثنتان يأخذ فيهما الاقتراض شكل انتقال المستعمل من نظام لغوي إلى آخر، وهو ما يعرف بالتعاقب اللغوي (Code swithing)، وينتج ذلك عند:

- نسيان المقابل العربي: فيلجأ بذلك المستعمل إلى استخدام المصطلح الأجنبي الذي غالبا ما يكون شائعاً ومعروفاً أكثر من نظيره العربي؛

- عدم معرفة المقابل العربي: فحين يجهل المستعمل المقابل العربي أو يجهل وجوده تماما يلجأ إلى هذا النوع من الانتقال من لغة إلى أخرى، والحال حال أغلب الأقطار العربية بما فيها الجزائر، التي لا تزال فيها العلوم والتقانات تُدَرَّسُ باللّغتين الفرنسية والإنجليزية، فتجد خرّيجي هذه التّخصصات يتقنون مصطلحاتها بالفرنسية أو الإنجليزية دون نظيرتها العربية.

3- **الاقتراض في مستوى الاستعمال:** بعيدا عن الضرورة...البذخ يختلف الاقتراض في مستوى الاستعمال عن الاقتراض في مستوى اللغة، ففي حين يكون

الثاني للضرورة اللغوية القصوى كما أسلفنا، يكون الأول، لمجرد البذخ، وبعيدا عن أي ضرورة كانت. نقصد بالاقتراض في مستوى الاستعمال في هذا الجزء من البحث بالتحديد إدراج مستعمل اللغة لمصطلحات الاتصالات الأجنبية في حديثه باللغة العربية بطريقة مقصودة ومتعمدة، وحتى في ظل وجود المقابلات العربية ومعرفتها. وبعبارة أخرى أن يُقترَض المصطلح بلا مُسَوِّغ حتى بوجود سبيل آخر للتعبير عن معناه، وليس ذلك بطبيعة لتلبية حاجة ضرورية أو لسدّ فراغ مصطلحي، بل لعوامل أخرى غير لغوية وإنما اجتماعية وثقافية لم يُسلّط عليها الضوء قبل تطوّر المقاربات والنظريات الاجتماعية للغات ومصطلحاتها. تتعلق هذه العوامل أساسا بالتفاخر والتباهي وإظهار النفس أو برغبة عابرة في الابتكار وحبّ الغرابة، فتكون المصطلحات المقترضة بذلك غير ضرورية، بل كمالية (EMPRUNT DE FACILITÉ, DE FANTAISIE). وباختلاف الدافع إلى استخدام الاقتراض البذخي، يختلف نوع المقترض، فنجد:

3- 1 مقترض التّفاخر(Snobisme): والتّفاخر هو عامل اجتماعي ثقافي يدفع المرء إلى الاقتراض لكونه علامة عن الاحتكاك بشعوب أخرى تنتمي إلى حضارة أخرى وكل ما ينجرّ عن ذلك من سلوك جديد وثقافة مغايرة ولغة أجنبية، فيلجأ إليه المستعمل للتّباهي والتّفاخر بالنّفس.

3- 2 مقترض حب الغرابة (Exotisme): وهو لا يختلف كثيرا عن سابقه بل هو نوع منه ينتج عن حب الكلمة الغريبة لما فيها من الجاذبية والجدة. فالاهتمام في هذا النّوع من المقترضات ينصبّ على المصطلح الأجنبي، وهنا مكمن الفرق بينها وبين مقترضات التفاخر التي ينصبّ فيها الاهتمام على مستعملها بغية إظهار نفسه.

إنّ المتتبع لواقع الاستعمال اليوم والممارسات اللغوية المتداولة في المجتمعات المتناخمة ومتداخلة اللغات، والجزائر إحداها، يدرك جيدا أنّ اقتراض مصطلحات

الاتصالات في مستوى الاستعمال بدافع البذخ سلوك رائج، حتى لا نقول مهيمن، عند الخاصة والعامة.

نضرب في سياق الاقتراض البذخي مثالا بمصطلح "الموبايل"، وتستعمله في الجزائر جريدة متخصصة في الاتصالات تحمل المصطلح اسما لها. فبالرغم من وجود مصطلح عربي بحت معروف ومتداول (وهو الهاتف) ومصطلح معرّب (وهو التلفون) للدلالة على هذا المفهوم، إلا أنّ الجريدة المذكورة تكرس استعمال مصطلح "الموبايل"، الذي جاء اقتراضاً كلّياً للمصطلح من لغة منشئه مباشرة اللغة الإنجليزية ومرد ذلك إلى عوامل اجتماعية ثقافية محضة تتعلق بالرغبة في الانفراد والتّميز عن النّاشطين في الميدان؛ وفي التّباهي والتّفاخر بمعرفة اللّغة الإنجليزية، لغة منشأ التكنولوجيات المختلفة، بالإضافة إلى الإحساس بنوع من الأمان اللّغوي تجاهه، إيمانا من القائمين عليها بكونه أوّل مصطلح عبّر به عن المفهوم، وبالتالي أكثر دقة بالرغم من كونه من الناحية اللغوية لا يتوافق حتّى مع قواعد اللغة العربية لالتقاء الساكنين فيه (المُوْبَايْل). وكذا الحال بالنسبة إلى كل مصطلح أجنبي يقترض بصفة تامة رغم وجود ما يقابله في اللغة العربية ومنها نذكر عن اللغة الإنجليزية "واي فاي" (الشابكة اللاسكية) و"كيبل"(السلك أو الخط) و"سمارت فاون" (الهاتف الذكي) وغيرها، وعن اللغة الفرنسية "بورتابل" (الهاتف أو التلفون المحمول) و"كبينة" (الغرفة الهاتفية) و"طابلات" (اللوحة الالكترونية) و"بوس" (الشريحة) وغيرها من المصطلحات كثير يؤثّر لا محالة في اللغة العربية بطريقة أو بأخرى.

فما طبيعة تأثير الاقتراض في اللغة العربية؟ أبالإيجاب أم بالسَّلب؟ أبإثراء معجمها أم بإعجامه وإبهامه؟

4- الاقتراض: بين إثراء المعجم وإعجامه: إنّ محاولة البحث في ما إذا كان الاقتراض ضروريا أم بذخيا تجرنا بالضرورة إلى البحث في تأثير هذا الأسلوب في

اللغة المقترضة مهما كان الدافع إليه. ونوعية التأثير هذه تعدّ خلافية بامتياز ومثلها في ذلك مثل الاقتراض نفسه. ففي حين يعتبره البعض مظهرا لغويا ضروريا في اللغات كلها، يسمح بسدّ الفراغات المصطلحية فيها بوحدات معجمية أو دلالات جديدة، أي بإثراء معجمها وتطويره ليواكب المستجدات العلمية والتقنية الطارئة، يعتبره البعض الآخر خرقا لنظام اللغة المقترضة، يُحدِث فيها من جهة الإبهام والإعجام الكثير، ويؤدي من جهة أخرى إلى تجاهل تراثها ورصيدها الأصيل اللذين إذا ما تم إحياؤهما أصبحا مصدر اصطلاح وفير لمختلف التّخصصات (النصراوي، 2004: 85).

والواقع أنّ للاتجاهين من الحجج ما يدعمهما فيما يخص اللغة العربية في علاقتها بمصطلحات ميدان الاتصالات، وهو ميدان إنجليزي المنشأ بالدرجة الأولى وأغلب المنتجات والمنشورات المتعلقة به تصدر في بداية الأمر باللغة الإنجليزية وتصلنا في الجزائر غالبا –بحكم واقعنا اللغوي– عن طريق اللغة الفرنسية التي ينظر إليها في مجتمعنا على أنها لغة الولوج إلى العلوم والتقانات. ومهما كانت هذه المسألة مثيرة للجدل بما لا يسمح لهذا البحث التطرق إليه، فإنّ في الميدان وفي الاستعمال الحقيقي ما يعكس هذه النظرة بوضوح. فمقاربة الاتصالات فيهما في المدارس والجامعات والأبحاث العلمية المختلفة تكاد لا تكون إلا باللغة الأجنبية (الفرنسية عامة، أو الإنجليزية أحيانا)، وإن كانت المقاربة باللغة العربية، فيرد في هذه اللغة من المصطلحات المقترضة من الفرنسية أو الإنجليزية ما يجعلها لغة هجينة مبهمة يصعب –حتى لا نقول يستحيل– فهمها عمن لا يتقن هاتين اللغتين. وفي هذا الصدد، نتج عن دراسة سابقة لأساليب ترجمة مصطلحات الاتصالات إلى العربية أنّ الاقتراض اللغوي هو الأسلوب المهيمن أثناء عملية الترجمة بنسبة عالية قدرت بـ 42.42٪ (إدير، 2007: 133)، كما نتج عن دراسة أخرى لانغراس مصطلحات الاتصالات الرسمية في الاستعمال بالجزائر أنّ

نسبة انغراس المصطلحات المقترضة في الاستعمال أكبر من نسبة انغراس المصطلحات الرسمية العربية (خمسة مصطلحات مقترضة مقابل أربعة مصطلحات عربية فقط)(إدير، 2013: 317) وهنا نضرب أمثلة بانغراس مصطلح "الكبينة" على حساب "الغرفة الهاتفية"، ومصطلح "الفيسات/VSAT" على حساب "شبكة للمواصلات اللاسلكية عبر السواتل الثابتة المدار، ومصطلح "الكوابل" على حساب "الأسلاك".

بالنظر إلى التطور المذهل والسريع الذي يشهده ميدان الاتصالات انتاجا واصطلاحا في الدول المتطورة، وبأخذ وتيرة العمل المصطلحي المتباطئة في الدول العربية بعين الاعتبار، يزداد وعينا أكثر من أي وقت مضى بصعوبة مجاراة العرض في ميدان المصطلحات العربية للطلب عليها قصد الدلالة على مفاهيم تستحدث كل يوم في الميدان، ويجعلنا ننظر إلى الاقتراض على أنّه نعمة، ونتساءل ماذا سيكون عليه حالنا في ميدان الاتصالات لو لم يكن الاقتراض ممكنا؟ كيف يمكننا التعبير عن كل هذه المفاهيم المستجدة من أجهزة وبرمجيات وتطبيقات ترافقنا في كل وقت وفي كل مكان، وتكاد تصبح جزءا لا يتجزأ منا؟ ما الذي ستكون عليه اللغة العربية دون هذه المصطلحات كلها؟ أتبقى تتغنى بتاريخها العريق وماضيها المجيد وحاضرها لا يسمح لها بمواكبة الركب؟ ليس العيب فيها بطبيعة الحال بقدر ما هو في أهلها كما أسلفنا، ومهما كان الأمر فإنّ الاقتراض من وجهة النظر هذه أرحم لها من العدم والتأخر الكبير في وضع مصطلحات قد لا تعرف إلى الانغراس والترسخ سبيلا، لأنّ الإنتاج العلمي يكون قد مضى بخطى متسارعة وأتى بمصطلحات أخرى، وهو بذلك أكثر من ضرورة لا بدّ للغة العربية أن تسدّها إذا ما أرادت أن تندرج ضمن حركة التجديد اللغوي الملازمة للإنتاج والاختراع العلميين.

يشكّل الاقتراض من هذا المنظور إذن عاملا من عوامل توسيع المصطلحية وتطوير المعجم وزيادة كلماته، وبالتالي وجب العمل على أن تتوافق المصطلحات المقترَضَة مع القواعد اللغوية والنحوية للغة المقترِضة، لأن الإبقاء على حالها وإدراجها العشوائي في نظام اللغة يجعلها تُبهِم اللغة وتذهب بها إلى العُجْمَة. ومن مظاهر هذه العجمة التي تحدثها المصطلحات المقترَضَة في اللغة المقترِضَة كونها صعبة للفهم أو لا تفهم تماما ممن لا يتقنون اللغة المُقرِضَة، فكيف لمن لا يفهم اللغة الإنجليزية أن يفهم مصطلحات مقترَضَة منها في حديث بالعربية، كيف له أن يفهم مصطلحات"موبايل" أو "كتمان" أو "أبليكايشن" أو "نيت بوك" أو "ماوس" أو "فويس أوفر إنترنت" سواء أكانت قد استعملت للضرورة أم للبذخ؟ وفي هذا المقام صحّ القول إنّ الاقتراض هو أسلوب الترجمة الذي لا يترجِم. ولكن قد يكون لهذا وجه معاكس وهو أن تُفهَم وتُعرَف وتشيع المصطلحات المقترَضة باللغة الأجنبية على حساب نظيرتها العربية حين تكون موجودة، وفي هذا العزوف عن المصطلحات العربية تجاهل للرّصيد المعجمي العربي وتشجيع لنظيرها الأجنبي. وبالإضافة إلى هذا، يرافق الإدماج العشوائي للمصطلحات المقترَضَة في اللغة العربية جملة من مظاهر الغرابة التي لا تجعل المصطلحات تبدو عجماء وتبقى كذلك وحسب، بل تعجم اللغة العربية ككل في مستويات مختلفة، أي تخالف قواعدها.

ففي مستوى البنية الصرفية مثلا، يتم إسناد اللواحق إلى بعض المصطلحات المقترَضة للاشتقاق منها كما لو كانت مصطلحات عربية محضة، وإن كانت القابلية للاشتقاق من الأسس التي لا بدّ من مراعاتها في الاقتراض إلا أنّ مصطلحات مثل "جهاز أنترنتي " و"تسجيل فيديوي" (إلحاق أداة النسبة "الياء" بكلمتي "جهاز" و"تسجيل" لصياغة الصفة) تحتفظ بنسبة كبيرة من عُجمتها ما يجعلها تبدو دائمة غريبة عن اللغة العربية ويصعب اندماجها فيها، فالأقرب إلى هذه اللغة هو أن يصاغ المفهوم بوسائلها فنقول مثلا "جهاز مزود بالأنترنت" و"تسجيل بالفيديو (الصوت والصورة)". ودائما في مستوى البنية الصرفية يلجأ عادة

إلى صياغة الجمع في المصطلحات المقترضة بإضافة اللاحقة الدالة على الجمع وهي في أغلب الأحيان الألف والتاء "آت" (الدالة على الجمع المؤنّث السالم)، فنجد تداول مصطلحات مثل "موبايلات"، و"بورتابلات"، و"كابلات"، و"كابينات" و"كودات"، و"ساتلات" و"سيرفرات" وغيرها كثير، وهي بطبيعة الحال لا تتوافق مع نظام اللغة العربية الذي لا يسمح بالتقاء ساكنين (موبايْلات" و"بورتابْلات" و"كابْلات" و"ساتْلات"...)، الأمر الذي يجعلها تحتفظ بغرابتها ويدل على أنّها مقترضات جديدة لم تدخل بعد في نظام اللغة العربية، بل يذهب البعض إلى اعتبار ذلك رفضا لها، وإن كان ذلك بصفة مؤقتة (بكوش، 1994: 150)، ولهذا نجد في الاستعمال من يجمعها بصيغة جمع التكسير فيقولون "سواتل" و" كوابل" و" كبائن" و "أكواد"، وهي الصيغة الأقرب إلى نظام اللّغة العربية من صيغة الجمع المؤنث السالم، إذ أنّها تتوافق مع طريقة جمع الكلمات العربية الأصلية مثل كوب /أكواب. ومع ذلك فإنها تحتفظ بغرابتها في نظرنا، وقد يكون من الصواب أن تسبق الكلمة المقترضة بكلمة عربية يسهل جمعها وفق قواعد اللغة العربية وتقلل من نسبة الغرابة والعجمة في المصطلح المقترَض فنقول "رسائل السبام" بدلا من "السبامات" و"أجهزة الماك" بدلا من "الماكات".

وهو الأمر الذي قد يسهّل أيضا توافق هذه المصطلحات المقترضة مع القواعد النحوية للغة العربية فيما يخص الجنس، أي أنّ جنس الكلمة العربية هو ما يحدّد جنس الكلمة المقترَضة، فيكون مثلا "الووكمان" مذكر و"البلوتوث" مؤنّث وهذا بحكم جنس الكلمتين "جهاز" و"تقنية" في مصطلحي "جهاز الووكمان"، و"تقنية البلوتوث" بدلا من التأرجح بين تأنيث المصطلح تارة وتذكيره تارة أخرى مثلما هو الحال مع كلمة "الأنترنيت" في مصطلحي "الأنترنت فائق السرعة" و"الأنترنت فائقة السرعة" ففي المثال الأوّل اعتبر "الأنترنت" لفظا مذكرا (الصفة فائق)، في

حين اعتبر مؤنثا في المثال الثاني (الصفة فائقة)، وكان من الممكن حل المشكلة بإضافة كلمة "شبكة" (مؤنث) فيكون المصطلح كلّه مؤنثا.

وأما في مستوى البنية الخطية، أي متوالية الحروف التي تشكّل الوحدة الخطية أبسيطةً كانت أم مرّكبة لمصطلحات الاتصالات المقترضة، فمظاهر العجمة فيها كثيرة تتعلق أساسا بإبدال الصّوائت القصيرة في اللّغة الأجنبية بالصّوائت الطويلة في العربية: ومثال ذلك مصطلح "إنترنت" مثلا الذي يكتب عادة بثلاثة بنى خطّية مختلفة هي: "أنترنات" و"أنترنيت" و"أنترنت"، إذ أنّ المقطع الأخير« net » من المصطلح الأجنبي « Internet » كتب في الحالة الأولى بالصّامت "نون" زائد الصائت الطويل "آ" متبوعا بالصّامت "تاء"، في حين كتب في الحالة الثّانية بالصّامت "نون" زائد الصائت الطويل "إِي" متبوعا بالصامت "تاء"، وأمّا في الحالة الثّالثة فقد كتب بالصّامت "نون" زائد الصائت القصير"إِ" متبوعا بالصامت "تاء" وهي الأقرب إلى طريقة نطقه في لغته الأصلية الإنجليزية (ˈintənet) (إنترنِت)، بل يكتب المصطلح ذاته بحوالي اثنتي عشرة (12) متوالية خطية عربية لو أخذنا بعين الاعتبار موضع الهمزة والحالات التي يعرّف فيها المصطلح بالألف واللام من عدمه وهي (الأنترنات/ الأنترنت/ الإنترنت/الانترنت/ الأنترنيت/ الإنترنيت/ الانترنيت/ انترنت/ أنترنيت/ أنترنت/ انترنيت/ إنترنت). تعدّ إضافة الصوائت الطويلة في المصطلحات العربية المقترضة دلالة على الأصل الأجنبي لهذه المصطلحات، وكذا على سوء أو عدم اندماجها في اللّغة العربية لأنها تؤدي إلى مقاطع غير نظامية فيها، ولأنّ في العربية مقطعين نظاميين فقط، أولهما مبني على حرف متحرّك أي على صامت يتبعه صائت، وثانيهما مبني على حرف ساكن يسبقه بالضرورة حرف متحرّك لأنّ العربية لا تبتدئ بساكن، أي على صامت يتبعه صائت فصامت. وهكذا فإن إبدال الصائت القصير « ا » في اللّغة الأجنبية بالصائت الطويل "إِي" في اللّغة العربية في مصطلح "التليفيزْيون" مثلا ينتج مقطعاً غير نظامي في العربية

لأنّه مكوّن من حرف يتبعه حرف مدٍّ فحرفٌ صامت. إنّ غياب كتابة واحدة للمصطلحات المقترضة في اللغة العربية وعدم تأقلمها مع الأنظمة الصوتية والصرفية لهذه اللغة يجعلها من جهة تبدو غريبة وغير مندمجة وغير مستقرة فيها كما يحدث من جهة أخرى بلبلة وعجمة في العربية يجعلنا نرى إلى الاقتراض اللغوي على أنّه نقمة عليها لا نعمة.

خاتمة:

تحت ظلال تقدم الغرب تكنولوجيا، وتخلف العرب انتاجا وترجمة، يظلّ اقتراض مصطلحات الاتصالات في اللغة العربية في مستوى الوضع ضرورة لا مفر منها لجسر الهوة واللحاق بالركب الحضاري والرقي بالعربية إلى مصاف اللغات المتطورة بإثراء معجمها وتطويره وتنميته. وإن كان أقصر الطرق وأيسرها لبلوغ هذه المساعي من طرائق الوضع والتوليد الأخرى، إلاّ أنّه الأخطر والأكثر تأثيرا بالسلب في اللغة العربية، إذ "لا يخضع لمقاييس التوليد الذاتية القائمة على تطور داخلي نتيجة ما تسمح به أنظمة اللغة ذاتها" (النصراوي: 2004: 93)، كما أنّ الاستعمال لم يعد يلجأ إليه في اللغة العربية لسد فراغات مصطلحية في معجمها وحسب، بل لدوافع اجتماعية ثقافية تتراوح ما بين الترف والبذخ والتفاخر وحب الغرابة يصعب التحكم فيها، فيؤدي الاقتراض بذلك إلى تثمين رصيد المصطلحات الأجنبية بإشاعتها وترسيخها في الاستعمال على حساب رصيد اللغة العربية بتجاهله والعزوف عنه، كما يُحدِث إدراج المقترضات بصفة عَشوائية في أنظمة اللغة العربية الصوتية والصرفية والنحوية إبهاما للمعنى وإعجاما للغة نفسها.

وفي هذا السياق، حري بنا أن نضمّ صوتنا إلى من سبقونا إلى الدعوة إلى استقراء وإحياء التراث العربي في عملية وضع المصطلحات فقد يكون فيه ما يستوعب المفاهيم المستحدثة في الميادين العلمية والتقنية، وإلاّ إخضاع الاقتراض اللغوي لعملية تأطير محكمة في المستوى الفردي والجمعي، بدراسة المقترضات

وتكييفها وإخضاعها قدر المستطاع لقواعد اللغة العربية وأنظمتها المختلفة، ومن ثم توحيدها وتسخير العوامل والشروط الاجتماعية والإجرائية الضرورية لنشرها وإشاعتها في الاستعمال بصيغها هذه.

قائمة المراجع:

- أبو مغلي سميح، الكلام المعرب في قواميس العرب، بيروت: دار الفكر، 1998
- الحمزاوي محمد رشاد، العربية والحداثة: أو الفصاحة فصاحات، تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1982.
- الخولي محمد علي، الحياة مع لغتين - الثنائية اللغوية، الرياض: دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2002.
- إدير نصيرة، ترجمة مصطلحات الاتّصالات السّلكية واللاّسلكية: دراسة تحليلية من خلال ترجمة القانون 2000- 03 والنّصوص التّشريعية والتّنظيمية المتعلقة به رسالة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة، جامعة الجزائر، 2007، غير منشورة.
- إدير نصيرة، دراسة مصطلحية اجتماعية لميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الترجمة، معهد الترجمة، جامعة الجزائر 2 2013، غير منشورة.
- السيد صبري إبراهيم، المصطلح العربي: الأصل والمجال الدلالي، مصر: دار المعرفة الجامعية، الجزأين الأول و الثاني، 1996.

الهوامش

- النصراوي الحبيب، "التوليد بالاقتراض في مصطلحات الصيدلة خلال القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي): تطبيق على "الكتاب المنصوري في الطب" للرازي"، **مجلة المعجمية**، العدد 20، 2004، ص ص 83- 98.

- المسدي عبد السلام ، المصطلح النقدي، تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، 1994.

وغليسي يوسف، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط 1 الجزائر: منشورات الاختلاف، 2009.

- Affeich, Andrée, *Rupture et Continuité dans le discours technique arabe d'Internet*, thèse de doctorat en lexicologie et terminologies multilingues, Université Lumière Lyon2, 2010.

- Baccouche, Taieb, *L'emprunt en arabe moderne*, Carthage, Beit Al-Hikma, Tunis, Institut Bourguiba des Langues Vivantes –Université Tunis I. 1994